ورقة وجهات النظر الصادرة عن مجلس معايير التقييم الدولية

إدارة عدم اليقين في القيمة والإفصاح عنه

مايو 2026

تقييم
TAQEEM
الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين
Saudi Authority of Accredited Valuers

IVSC
مجلس معايير التقييم الدولية
Issued by the International Valuation Standards Council (IVSC)

مجموعة عمل تقييم المخاطر التابعة لمجلس معايير التقييم الدولية (مايو 2026)

ألكسندر أرونسون	المملكة المتحدة
أليكس تشيونغ	كندا
بيكي غوغان	المملكة المتحدة
دارين سوليفان (الرئيس)	كندا
دوغ سوما	الولايات المتحدة
إيلينا مويسي	لوكسمبورغ
إميلي تسيه	كندا
كيم إس هيلدبراندت	أستراليا
مات كلارك	الولايات المتحدة
ماركوس مورتون	المملكة المتحدة
ميغان هالي	كندا
نيكولاس كونياليديس	سنغافورة
بيتشيا سوبرامانيام	الهند
ساندرا موسيوس	المملكة المتحدة
سوزان دوروس	الولايات المتحدة
فيكارث كومار	الهند

ورقة وجهات النظر الصادرة عن مجلس معايير التقييم الدولية

إدارة عدم اليقين في القيمة والإفصاح عنه

مقدمة

في ورقة وجهات النظر السابقة التي كانت بعنوان «إتقان عملية التقييم: استكشاف مخاطر التقييم في إطار معايير التقييم الدولية»، ميّز مجلس معايير التقييم الدولية بين مفهومين مترابطين ولكنهما مختلفان وهما: مخاطر التقييم و عدم اليقين في القيمة.

- **مخاطر التقييم** تشير إلى احتمالية حدوث أخطاء أو تحيزات أو قصور في التوثيق أثناء عملية التقييم[1] (مثل طريقة التقييم[2]، ونموذج التقييم[3]،والبيانات، والافتراضات، والحكم المهني[4] ، وضوابط الجودة[5])، وهو ما قد ينتج عنه قيمة[6] لا تناسب الاستخدام المقصود[7] أو غير موثوقة أو غير مدعومة بالإثباتات.

- على الجانب الآخر، يشير مفهوم **عدم اليقين في القيمة** إلى أن طرق التقييم على اختلافها، حتى وإن كانت معقولة، والبيانات، والافتراضات، وكذلك الحكم المهني قد تخرج لنا نطاقًا من القيم الموثوقة، حتى في حالات توافق عملية التقييم توافقاً تاماً مع معايير التقييم الدولية.

تتناول ورقة وجهات النظر هذه أسباب عدم اليقين في القيمة وما يترتب عليه من آثار. ومن الممكن التخفيف من مخاطر التقييم، بل ويجب تخفيفها، بالقدر الذي يتناسب مع الاستخدام المقصود[8]، والمستخدم المقصود[9]، والأصول[10] أو المطلوبات[11] محل التقييم.

وعلى الجهة الأخرى، يتأثر عدم اليقين في القيمة بعوامل مختلفة مثل طبيعة الأصول أو المطلوبات محل التقييم، وظروف السوق السائدة. وبناء عليه، لابد من استيعاب عدم اليقين في القيمة ودراسته جيداً، والإفصاح عنه بكل شفافية، حتى يدرك مستخدمو التقييمات مدى متانة عملية التقييم وحدود الدقة الجوهرية.

إذا نظرنا إلى التقلبات التي شهدتها السوق مؤخراً، كتلك الناجمة عن أحداث خارجية كالجائحة، والنزاعات الجيوسياسية (ومنها ما يرتبط بمنطقة الشرق الأوسط وأوكرانيا)، والاضطرابات التي تشهدها سوق الطاقة العالمية، والتغير التكنولوجي السريع، والغموض المحيط بالتطورات المستقبلية (مثل السياسة التجارية، وأسعار الفائدة، وتأثير الذكاء الاصطناعي)، نجد أن كل ذلك يجعل من مسألة عدم اليقين في القيمة أمراً بالغ الأهمية. كما أن وجود إطار عمل واضح قائم على المبادئ لا غنى عنه لتوفير التوجيه للمُقيّمين[12] في الممارسات المرتبطة بالحكم المهني والشك المهني[13] ، مع منح أصحاب المصلحة الثقة في القيم المُقدّمة.

تتناول ورقة وجهات النظر هذه ما يلي:

- مصادر عدم اليقين في القيمة
- المبادئ التي تُساعد المُقيّمين على معالجة عدم اليقين في القيمة
- أمثلة توضيحية لكيفية ظهور عدم اليقين
- إدارة حالات عدم اليقين في القيمة والإفصاح عنها

ترحب المجالس الفنية التابعة لمجلس معايير التقييم الدولية بمساهمات أصحاب المصلحة حول عدم اليقين في القيمة. وتجدر الإشارة إلى وجود أسئلة استشارية في نهاية هذه الورقة.

عدم اليقين في القيمة

كما بينا من قبل، يمثل عدم اليقين في القيمة أحد العناصر الأساسية في عملية التقييم.

وعلى عكس مخاطر التقييم التي يمكن، بل ويجب، الحد منها بتطبيق إجراءات فعّالة وضوابط صارمة فيما يتعلق بالجودة، فإن عدم اليقين في القيمة يعكس نطاق النتائج المحتملة التي قد تنشأ بشكل مشروع من افتراضات مختلفة، حتى وإن كانت معقولة، حول الدوافع الرئيسية وراء القيمة.

ومن الطرق التي نميز بها بين المفهومين هي معرفة متى تكون ملاحظة وجود نطاق ضيق أو واسع من القيم معقولة.

وكيف يمكن لمخاطر التقييم، إن وُجدت، أن تؤدي إلى تقديرات غير دقيقة للقيمة.

تبين الأمثلة التوضيحية التالية كيف يمكن أن تنشأ نطاقات ضيقة أو واسعة من القيم، وكيف يمكن لمخاطر التقييم أن تؤثر على دقة تقديرات القيمة.

أمثلة توضيحية: التمييز بين عدم اليقين في القيمة (نطاق تقديرات القيمة) ومخاطر التقييم (دقة تقديرات القيمة)		
	دقيق	**غير دقيق**
نطاق قيمة ضيق	سند حكومي ذو تاريخ استحقاق قريب، تم تقييمه باستخدام عدة مقارنات سوقية ذات صلة، حيث تتقارب تقديرات القيمة ضمن نطاق ضيق.	استثمار في البنية التحتية تم تقييمه باستخدام افتراضات قديمة. وينتج عن تحليل التدفقات النقدية المخصومة نطاق ضيق، لكن النتائج لا تعكس ظروف السوق الحالية التي كانت معروفة أو قابلة للمعرفة في تاريخ التقييم.
نطاق قيمة واسع	استثمار في رأس المال الجريء بدون معاملات حديثة. ويتم استخلاص نطاق واسع من القيم من منهجيات وافتراضات معقولة ومدعومة، مما يعكس كما ينبغي درجة عدم اليقين العالية للنتائج المستقبلية المحتملة.	استثمار في حقوق الملكية الخاصة حيث تتباين تقديرات القيمة تبايناً كبيراً لأن بعض الطرق تحتوي على أخطاء أو افتراضات غير مدعومة.

ويمكن توضيح ذلك بيانياً على النحو التالي:

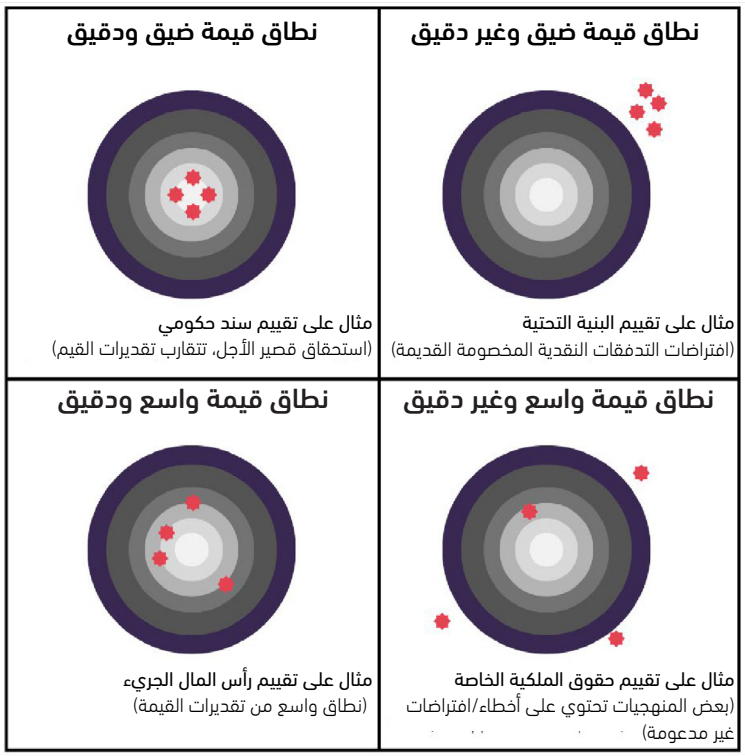

إن مخاطر التقييم قد ينتج عنها قيم غير دقيقة (كما بينا في الصفحة السابقة)، وذلك لعدة أسباب، منها:

- استخدام أساس تقييم غير صحيح[14] .
- اختيار أسلوب[15] أو طريقة تقييم غير مناسبة.
- استخدام معاملات قديمة أو غير قابلة للمقارنة لسوق ما.
- اعتماد تاريخ تقييم خاطئ.
- استخدام نماذج تقييم خاطئة.
- استخدام افتراضات غير صحيحة أو يصعب تبريرها.
- تطبيق ضوابط جودة غير فعالة.

في مثل هذه الحالات، قد تبدو نتيجة التقييم دقيقة ظاهريًا، ولكنها ليست دقيقة في الواقع، والسبب في ذلك يرجع إلى وجود خلل في العملية.

على الجانب الآخر، يقدم لنا عدم اليقين في القيمة نتائج موثوقة، ولكنها مختلفة من حيث مستوى دقتها. وفي هذه الحالات، تدار مخاطر التقييم كما ينبغي، ومع ذلك يظل عدم اليقين قائمًا، نظرًا لإمكانية وجود خيارات معقولة مختلفة بخصوص البيانات والنماذج والافتراضات، والتي قد ينتج عنها نتائج مختلفة.

كلما قلّ الاتساق في طريقة تحديد المُقيّمين لهذه المدخلات، زاد عدم اليقين، وازدادت احتمالية عدم اليقين في القيمة. والذي، يمثل التقدير المهني والشك المهني عنصرين أساسيين في التعامل مع هذه الاختلافات، بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في معايير التقييم الدولية.

باختصار، في حين أن مخاطر التقييم ترتبط بموثوقية العملية، يعكس عدم اليقين في القيمة اختلاف النتائج الذي قد يقع بشكل مشروع ضمن إطار عمل متوافق مع معايير التقييم الدولية.

مصادر عدم اليقين في القيمة

ينشأ عدم اليقين في القيمة من مصادر متعددة، ويُسهم كل منها في التباين المحتمل في نتائج التقييم.

وعلى الرغم من أنه قد يظهر في مراحل مختلفة من عملية التقييم، إلا أنه يعكس عادةً عدم اليقين في اختيار نماذج التقييم وتطبيقها، وفي المدخلات المستخدمة فيها. وقد تتعرض المدخلات لأشكال مختلفة من عدم اليقين. ولأغراض هذه الورقة، ينظر إليها بشكل منفصل على أنها حالة من عدم اليقين المرتبط بالبيانات وعدم اليقين المرتبط بالافتراضات (التقدير). وإضافة إلى ذلك، تتأثر مصادر عدم اليقين هذه بممارسات التقدير المهني والشك المهني في هذه المجالات.

قد تخضع المدخلات لأشكال مختلفة من عدم اليقين، ولأغراض هذه الورقة، تُدرس هذه بشكل منفصل على أنها عدم يقين في البيانات وعدم يقين في الافتراضات (التقدير). ينشأ عدم اليقين في البيانات من محدودية توفر البيانات المستخدمة في التقييم، أو جودتها، أو مدى ملاءمتها، بالإضافة إلى صعوبات تفسير إشارات التسعير وديناميكيات السوق. ومن الأمثلة على ذلك:

- **محدودية معايير السوق:** حين لا تتوفر معاملات حديثة ترتبط بالأصل محل التقييم، أو معاملات سابقة مماثلة جرت مؤخراً بشأنه، أو بيانات مقارنة متاحة للجمهور لأغراض المقارنة المعيارية، يصير من الصعب معايرة النماذج وقياس تحركات السوق، مما يزيد من فرص عدم اليقين في القيمة.

- **محدودية الوصول إلى المعلومات:** حين تتقيد قدرة المُقيِّم على الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، كما هو الحال عند تقييم حصة أقلية وتكون حقوق الوصول إلى معلومات بشأن تلك الحصة محدودة، فإن ذلك قد يزيد من فرص عدم اليقين بشأن القيمة.

- **تفاقم التقلبات:** حين تتفاقم سرعة التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي (مثل التضخم، ومعدلات الفائدة)، والمخاطر الجيوسياسية، والمخاطر التنظيمية، وغيرها من العوامل الخارجية، فإنها تزيد من فرص عدم اليقين في القيمة، خصوصاً عند ندرة المقارنات المعيارية الحديثة المرتبطة بالسوق.

إن عدم اليقين في القيمة لا
يعني إخفاق التقييم، وإنما هو
خاصية متأصلة عند تقييم الأصول
والالتزامات والأسواق المعقدة.

ينشأ عدم اليقين المرتبط بالنموذج عن القيود الطبيعية لعمليات التقييم، وعن اختيار أساليب وطرق التقييم، والتي قد تعطينا نتائج مختلفة حتى عند تطبيقها كما ينبغي. ومن الأمثلة على ذلك:

- **التعقيد:** الأصول التي تنطوي على نوع من التعقيد، كالأصول التي تتضمن تقنيات جديدة وتحولية، وتلك التي لا يوجد لها مثيل مباشر في السوق، تزيد بطبيعة الحال من فرص عدم اليقين في المدخلات. ويتطلب ذلك عادةً مزيداً من الاعتماد على الأحكام الشخصية والمدخلات غير القابلة للملاحظة.

- **مخاطر الاعتماد على أسلوب واحد:** عندما يعتمد التقييم على أسلوب تقييم واحد دون توفر وسائل تدقيق أخرى، خاصةً إذا كان هذا الأسلوب يعتمد كثيراً على مدخلات غير جديرة بالملاحظة، تزداد فرص عدم اليقين في القيمة. وإذا لم يكن هذا الاعتماد مُبرراً بشكل مناسب، فقد يؤدي ذلك أيضًا إلى حدوث مخاطر في التقييم.

ينشأ عدم اليقين المرتبط بالافتراضات عند اختيار المدخلات وتقديرها ضمن نموذج التقييم المُختار. ومن الأمثلة على ذلك:

- **حساسية المدخلات/الافتراضات:** يزداد عدم اليقين في القيمة عندما تؤدي تغييرات طفيفة في الافتراضات الرئيسية إلى تقلبات كبيرة في القيمة المُقدرة. فإذا أخذنا الشركات ذات الهياكل الرأسمالية المدعومة برافعة مالية عالية، قد تؤثر تعديلات توقعات التدفقات النقدية أو معدلات الخصم بشكل غير متناسب على قيمة حقوق الملكية.

- **المصادر الناشئة لعدم اليقين في القيمة:** قد تظهر مصادر جديدة ل عدم اليقين في القيمة، كالآثار المالية المتزايدة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، والمخاطر الجيوسياسية..

فضلاً عن آثار التطور التقني. لا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي، على مختلف الشركات والقطاعات. وغالباً ما تتطلب هذه العوامل تقديراً مهنياً استشرافياً لتوقيتها وحجمها وتأثيرها على التدفقات النقدية أو معدلات الخصم، مما يزيد من فرص عدم اليقين المرتبط بالافتراضات.

مبادئ التأكيد على الملاءمة والموثوقية وتعظيم المدخلات القابلة للملاحظة

بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تُعد مفاهيم الملاءمة والتمثيل الصادق (المعروفة سابقاً بالموثوقية)، إضافة إلى زيادة الاعتماد على المدخلات القابلة للملاحظة[16] ، من الاعتبارات المهمة في قياس القيمة العادلة.

تنعكس هذه المفاهيم أيضاً في معايير التقييم الدولية وتشكل مبادئ أساسية تدعم المُقيّمين في التعامل مع عدم اليقين في القيمة. وتتضمن الأمثلة الواردة في معيار التقييم الدولي ما يلي:

- **معيار التقييم الدولي رقم 102:** أساس القيمة (الفقرة 10.01): يصف أساس القيمة الأسس أو المتطلبات الأساسية التي تُبنى عليها القيم المُبلغ عنها. ومن الأهمية بمكان أن يختار المُقيّم الأساس (أو الأسس) المناسب للقيمة، وأن يلتزم بجميع المتطلبات المطبقة المرتبطة بهذا الأساس (أو هذه الأسس).

- **معيار التقييم الدولي رقم 102:** أساس القيمة (الفقرة 50.04): يجب أن تكون جميع الافتراضات الهامة معقولة وفقاً لظروف التقييم، ومدعومة بالأدلة قدر الإمكان، وذات صلة بالغرض المقصود من التقييم، وذلك لتقديم نتائج تقييم تتوافق مع معايير التقييم الدولي.

- **معيار التقييم الدولي رقم 103:** أساليب التقييم (الفقرة 10.02) ينبغي أن يحرص المقيّم عند اختيار أسلوب التقييم، زيادة الاعتماد على المدخلات القابلة للملاحظة، حسب الحاجة.

- **معيار التقييم الدولي 103:** أساليب التقييم (الفقرة 10.06): ينبغي للمُقيّم أن يراعي استخدام أكثر من أسلوب وطريقة في عملية التقييم. كما ينبغي مراعاة أكثر من أسلوب تقييم أو طريقة تقييم، وإمكانية استخدامها للوصول إلى مؤشر للقيمة، لا سيما إذا لم تكن المدخلات الواقعية أو القابلة للملاحظة كافية لتقديم استنتاج موثوق من خلال الاعتماد على أسلوب واحد.

- **معيار التقييم الدولي رقم 104:** البيانات والمدخلات (الفقرة 10.02): يجب أن تستند البيانات والمدخلات إلى معلومات واقعية (كالقياسات أو الأسعار المنشورة)، إلا أنها غالبًا ما تتضمن استدلالات وتحليلات بهدف الوصول إلى مدخل يمكن استخدامه في عملية التقييم.

- **معيار التقييم الدولي رقم 104:** البيانات والمدخلات (الفقرة 10.03): يجب أن يعتمد التقييم بأقصى درجة على البيانات القابلة للملاحظة[17]. وتُعرَّف البيانات القابلة للملاحظة بأنها المعلومات المتاحة بسهولة للمشاركين في السوق حول الأحداث أو المعاملات الفعلية التي تُستخدم في تحديد قيمة أحد الأصول أو المطلوبات.

على الرغم من أهمية الملاءمة والموثوقية وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة، إلا أنها قد تتعارض فيما بينها أحياناً. وهنا تبرز أهمية التقدير المهني للنظر في الحقائق والظروف، وموازنة الخيارات بناءً على المعلومات المتاحة والممكن معرفتها في تاريخ التقييم. وينبغي أن تعكس نتيجة التقييم المُعلنة سبل التخفيف المناسبة لمخاطر التقييم.

الهدف ليس التخلص من عدم اليقين من عملية التقييم، وإنما هو ضمان فهم المستخدمين لطبيعته وحجمه وآثاره.

أمثلة توضيحية

تُبيّن الأمثلة التوضيحية التالية كيف يمكن أن ينشأ عدم اليقين بشأن القيمة في سياقات مختلفة. كما أنها تُسلّط الضوء على الحالات التي يجب فيها على المُقيّمين استخدام حكمهم المهني في الموازنة بين الملاءمة والموثوقية، وتحقيق أقصى استفادة من المدخلات المتاحة. ويُوضح كل مثال كيف يمكن لطبيعة البيانات المتاحة، وظروف السوق، وأساليب التقييم أن تؤثر على درجة عدم اليقين، مما يُؤكد على أهمية الافتراضات الشفافة والتطبيق القائم على المبادئ لمعايير التقييم الدولية.

المثال 1: كلما زاد التعقيد، مع محدودية البيانات المتاحة، ارتفع مستوى عدم اليقين في القيمة عموماً.

في بعض الحالات، التي يكون بيانات السوق أو المعاملات القابلة للملاحظة محدودة، إما بسبب حدث غير متوقع كجائحة كوفيد19-.

أو بسبب أصل متخصص لا توجد له مقارنات مباشرة، سيتعين على المُقيّم إدخال عدد أكبر من الافتراضات إلى عملية التقييم. ولإدخال هذه الافتراضات ومدخلات التقييم المناسبة، قد يحتاج المُقيِّم إلى مراعاة مصادر بيانات متنوعة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، بيانات الاقتصاد الكلي والجزئي، والمؤشرات، أو معلومات قابلة للمقارنة ضمن أسواق مماثلة أو عل مستوى أصول مشابهة. وإضافةً إلى ذلك، قد يتعين على المُقيِّم أيضًا مراعاة مؤشرات اتجاهات السوق.

كما يتبين من الجدول التالي، كلما زاد تعقيد التقييم وازداد الاعتماد على الافتراضات نتيجةً لمحدودية بيانات السوق، ارتفعت درجة عدم اليقين المحتمل بالقيمة.

كلما زاد تعقيد عملية التقييم، زادت درجة عدم اليقين في القيمة	
انخفاض درجة عدم اليقين في القيمة	**ارتفاع درجة عدم اليقين في القيمة**
أمثلة على العوامل: • مدخلات أكثر قابلية للملاحظة • نماذج موحدة • معاملات مماثلة حديثة • انخفاض الأحكام الشخصية في المدخلات • ظروف سوق مستقرة	أمثلة على العوامل: • مدخلات كثيرة غير قابلة للملاحظة • نماذج/أصول معقدة • كثرة الأحكام الشخصية في المدخلات • حساسية عالية تجاه الافتراضات • قلة المعاملات المماثلة • زيادة تقلبات السوق • التغيرات أو التحولات التقنية (مثل الذكاء الاصطناعي)

مثال 2: حدوث تقلبات كبيرة في السوق بعد إتمام الصفقة

لنفترض حدوث تغيير كبير في تقلبات السوق بعد فترة وجيزة من إتمام صفقة مماثلة، ولكن كان ذلك قبل تاريخ التقييم[18] . فيمكن القول إن إدراج تقلبات السوق المرصودة من شأنه أن يجعل التقييم أكثر دقة من خلال تمثيل الواقع الاقتصادي الراهن للأصل بشكل أفضل. كما أن تعديل سعر الصفقة استجابةً لهذه البيانات الجديدة الواردة من السوق من شأنه أن يزيد من دقة التقييم.

ومن منظور الموثوقية، قد يُدخل هذا التعديل عنصر الحكم الشخصي وعدم اليقين في التقدير، لا سيما إذا كان من الصعب تحديد مدى تأثير تقلبات السوق على قيمة الأصل بشكل موضوعي.

تُبرز هذه المعضلة التوتر الكامن بين توفير المعلومات الأكثر فائدة للمستخدمين (الملاءمة) واستخدام الافتراضات الأكثر موثوقية. وقد يكون إيجاد التوازن الأمثل أكثر صعوبة خلال فترات التغير السريع، خاصةً عندما تندر المعاملات الحديثة أو البيانات المقارنة المتاحة للجمهور. كما أن هذا النقص في البيانات قد يزيد من خطر التقليل من شأن التطورات الجديدة أو المبالغة في رد الفعل تجاهها.

وكما هو الحال في جميع جوانب عملية التقييم، من الضروري تطبيق الحكم المهني وتقييم الحقائق والظروف الخاصة بكل حالة على نحو دقيق.

إن التقييم النموذجي ليس معناه الحد من عدم اليقين، وإنما يكون بفهمه جلياً وإدارته والإفصاح عنه

إدارة عدم اليقين في القيمة والإفصاح عنه

يُعتبر عدم اليقين في القيمة عنصراً أساسيًا في عملية التقييم. فهو يعكس حقيقة أن اختلاف الأساليب ومجموعات البيانات والافتراضات والتقدير المهني، وإن كان معقولاً، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى نطاق من القيم المعقولة للأصل أو الالتزام محل التقييم.

واعتماداً على مهمة التقييم، قد يُطلب من المُقيّمين عرض نتائج التقييم بأشكال مختلفة: فتعرض كقيمة تقديرية واحدة، أو كنطاق من القيم، أو كقيمة تقديرية ضمن نطاق من القيم. ولكل طريقة آثارها على كيفية الإفصاح عن عدم اليقين في القيمة:

القيمة التقديرية: تُمثل قيمة واحدة، ولكنها تتطلب شرحًا دقيقًا للافتراضات ومواطن عدم اليقين الكامنة وراءها. ولا ينبغي بالضرورة تفسير القيمة التقديرية على أنها تعني دقة أكبر، بل هي التقدير الأكثر معقولية للقيمة.

نطاق القيم: يُبرز التباين في المعاملات المماثلة، ومدخلات التقييم وافتراضاته، أو نتائج القيمة المعقولة. ويمكن استخلاص النطاقات من التحليل الإحصائي، أو تحليل الحساسية، أو التقدير المهني. وبغض النظر عن الطريقة، ينبغي للمُقيّمين الإفصاح عن كيفية تحديد النطاقات والغرض من الإفصاح عنها.

القيمة التقديرية ضمن نطاق من القيم: تجمع هذه الطريقة بين الأسلوبين، حيث يحدد التقدير الأكثر منطقية للقيمة مع مراعاة نطاق أوسع من نتائج القيمة المعقولة. وكما ذكرنا آنفاً، يجب على المُقيّمين الإفصاح عن كيفية تحديد النطاق والغرض من الإفصاح عنه (مثل الحساسية المرتبطة بالمدخلات الرئيسية، وحدود القيم المعقولة المدعومة، وغيرها).

تظهر فائدة نطاق القيم عندما يكون عدم اليقين في القيمة حاضراً وبدرجة كبيرة. وكذلك الأمر بالنسبة للقيمة التقديرية، فإنها تظل معقولة عند شرح الافتراضات الأساسية ومواطن عدم اليقين بوضوح. والأهم هو موائمة التوقعات بين المُقيّم ومستخدم التقييم. إن الإفصاح بشأن عدم اليقين على نحو فعال يقلل من مخاطر سوء الفهم، ويضمن الشفافية، ويساعد المستخدمين على تفسير النتائج في ضوء الافتراضات والقيود المتأصلة في عملية التقييم.

الآثار المترتبة على عدم اليقين في القيمة

يترتب على التعرف على حجم عدم اليقين في القيمة والإفصاح عنه عواقب عملية هامة.
إذ يجب على المُقيّمين تطبيق خبرتهم الفنية وحكمهم المهني مع استخدام الأدوات وممارسات الإفصاح التي تساعد في إدارة عدم اليقين في القيمة وتقييمه وشرحه.

قد تكون الأدوات وممارسات الإفصاح المختلفة مناسبة حسب مصدر عدم اليقين في القيمة. وعند الإفصاح عن حالة عدم اليقين، ينبغي للمُقيّمين توخي الحذر لضمان عدم الانخداع باليقين عند استخدام نطاقات القيمة. ففي بعض الحالات، قد يُوحي الانتقال من قيمة تقديرية إلى نطاق من القيم للمُقيّمين بأنهم يُخففون من المخاطر. وفي الواقع، قد يُؤدي استخدام النطاق إلى تفاقم المخاطر.

ما لم تُوضح معايير استخدامه بدقة في سياق التقييم. وينبغي للمُقيّمين أن يشرحوا ما يُمثله النطاق بوضوح، والأهم من ذلك، أن يوضحوا ما لا يشمله النطاق، وذلك لتجنب سوء الفهم.

من خلال الجمع بين الإفصاح الواضح والشفاف وهذه الأدوات العملية، يُمكن للمُقيّمين الإقرار بإمكانية وجود العديد من النتائج المعقولة. ويُعزز هذا الأسلوب الثقة بين المُقيّمين ومستخدمي التقييمات، ويضمن التوافق مع المعايير المهنية، ويُزوّد أصحاب المصلحة برؤى مفيدة لاتخاذ القرارات المناسبة، مع مراعاة الحدود المتأصلة في عملية التقييم ونتائجها.

أمثلة على الأدوات وممارسات الإفصاح	
عدم اليقين المرتبط بالبيانات	**التحقق من البيانات:** استخدام مصادر بيانات خارجية متعددة لضمان دقة البيانات. **المقارنة المعيارية:** استخدام الأدلة المرتبطة بالسوق لدعم المدخلات الرئيسية والتحقق من صحتها.
عدم اليقين المرتبط بالنموذج	**التحققات التقاطعية من التقييم:** تطبيق عدة طرق للتقييم أو إجراءات تحقق ثانوية للمقارنة بين النتائج والتحقق منها بهدف تعزيز موثوقيتها، لا سيما عندما تُظهر الأساليب المختلفة مصادر متفاوتة لعدم اليقين، (مثل حساسية القيمة النهائية في أساليب التدفقات النقدية المخصومة أو محدودية قابلية المقارنة في الأساليب السوقية). **تبرير اختيار الطريقة:** شرح الأساس المنطقي لاختيار (أو استبعاد) طرق بعينها.
عدم اليقين المرتبط بالافتراضات	**المعايرة:** عملية مواءمة المقاييس الضمنية للمعاملات الخاضعة للملاحظة مع التقييمات، مع مراعاة التغيرات الطارئة على مدخلات السوق ذات الصلة، وأداء الأصل محل التقييم، وعوامل أخرى في تواريخ التقييم اللاحقة. **تحليل الحساسية:** فهم كيفية تأثير التغييرات في الافتراضات الرئيسية على نتائج التقييم، مع تسليط الضوء على مجالات الاختلاف المحتملة. **تحليل السيناريوهات:** استكشاف مختلف النتائج المستقبلية المحتملة (مثل السيناريو الأساسي، والسيناريوهات الإيجابية، والسيناريوهات السلبية) لتوفير صورة أشمل لمحركات القيمة المحتملة. **الإفصاح عن الافتراضات الرئيسية:** تعزيز الشفافية من خلال توضيح الافتراضات الأساسية، والأساس المنطقي، والمصادر المحتملة لعدم اليقين الجوهري. **تحليل نتائج الصفقة:** مقارنة الافتراضات السابقة بالنتائج الفعلية لتحسين الأحكام المستقبلية وتعزيز الموثوقية. **استخدام النطاقات:** قد يكون عرض نطاق القيمة وسيلة فعّالة للإقرار بعدم اليقين والإفصاح عنه، عند الاقتضاء.

الخلاصة

يمثل عدم اليقين في القيمة عنصراً أساسيًا من عملية التقييم، ويعكس مدى تعقيد الأسواق والأصول والحكم المهني. وعلى الرغم من إمكانية التخفيف من مخاطر التقييم من خلال الالتزام بمعايير التقييم الدولية، إلا أن عدم اليقين في القيمة يعكس الاختلاف المحتمل في النتائج الذي تسببه الظروف الخارجية وقيود النمذجة.

إن إدراك طبيعة هذين المفهومين والتفريق بينهما لهو أمر بالغ الأهمية.

ففصل المخاطر المتعلقة بالعملية (مخاطر التقييم) عن الاختلاف المتعلق بالنتائج (عدم اليقين في القيمة) يُوفّر قدراً أكبر من الوضوح لكلٍّ من المُقيّمين ومستخدمي التقييمات.

ومن خلال التطبيق السليم للحكم المهني والشك المهني، وباستخدام أسلوب قائم على المبادئ في إطار معايير التقييم الدولية، يستطيع المُقيّمين أن يخففوا من مخاطر التقييم مع إدارة عدم اليقين في القيمة متحلين بالمسؤولية والإفصاح عنها بكل شفافية. ويُعزّز هذا الأسلوب المتوازن الثقة في عمليات التقييم والقيم الناتجة عنها من خلال ضمان نزاهة العملية وملاءمة النتائج.

	مخاطر التقييم	عدم اليقين في القيمة
الوصف	احتمالية حدوث أخطاء أو تيزات أو قصور في التوثيق أثناء عملية التقييم، وهو ما قد ينتج عنه قيمة لا تناسب الاستخدام المقصود أو غير موثوقة أو غير مدعومة بالإثباتات.»	حقيقة أن اختلاف الأساليب ومجموعات البيانات والافتراضات والتقدير المهني، وإن كان معقولاً، قد ينتج عنه نطاق من القيم الموثوقة حتى عندما تكون عملية التقييم متوافقة تماماً مع معايير التقييم الدولية.
أمثلة على المصادر	أخطاء في الحساب، وتناقضات في التقدير، وافتراضات غير مدعومة، وأخطاء في التقدير المهني، بما في ذلك التحيزات السلوكية المحتملة.	تقلبات السوق، والتغيرات التقنية، ومحدودية المدخلات القابلة للملاحظة، والتعقيد، واختلاف التقدير المهني حتى وإن كان معقولاً.
العواقب	يجب تقييمها وإدارتها وتخفيفها أثناء عملية التقييم.	يجب الإقرار بها واستيعابها لأنها تؤثر عل الخيارات المعتمدة أثناء عملية التقييم وقد تؤثر على طريقة الإفصاح عن النتائج.

وبالنظر إلى المستقبل، يمثل تعزيز الشفافية والاتساق والتواصل بشأن عدم اليقين في القيمة أهمية بالغة. فمن خلال تطبيق الأدوات المحددة لتقييم وإدارة عدم اليقين، بالإضافة إلى زيادة الشفافية، يُزوّد المُقيّمون أصحاب المصلحة بفهمٍ أدقّ لحالة عدم اليقين في القيمة. وهذا من شأنه أن يُعزّز الثقة في عمليات التقييم دون إخفاء التحديات والقيود المتأصلة فيها.

يدعو مجلس معايير التقييم الدولية أصحاب المصلحة إلى إبداء آرائهم من خلال أسئلة الاستشارة الواردة في هذه الورقة، والتي ستُسهم في تطوير المعايير والإرشادات مستقبلاً. ومن خلال تعزيز هذا التمييز بين مخاطر التقييم و عدم اليقين في القيمة، يمكن للمهنة أن تواصل تعزيز الشفافية وضمان أن تعكس التقييمات متانة العملية وحقائق عدم اليقين لضمان ملاءمتها للغرض المقصود.

إن الشفافية بشأن عدم اليقين تُعزّز الثقة، ولا تُضعفها.

أسئلة الاستشارة

يسعى مجلس معايير التقييم الدولية إلى الحصول على آراء أصحاب المصلحة حول الجوانب التالية فيما يتعلق ب عدم اليقين في القيمة:

1. **المفهوم** - هل تتفق على ضرورة التمييز بين مفهوم مخاطر التقييم ومفهوم عدم اليقين في القيمة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي رؤيتك للتعديل على أي من هذين المفهومين؟ (يرجى تقديم التعديلات المقترحة)

2. **التعريف** - هل توافق على تعريف مخاطر التقييم المقترح حديثًا في مسودة التعرض الصادرة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢٦؟ ونصه كالتالي:

«احتمالية حدوث أخطاء أو تحيزات أو قصور في التوثيق أثناء عملية التقييم (مثل طريقة التقييم، ونموذج التقييم، والبيانات، والافتراضات، والحكم المهني وضوابط الجودة)، وهو ما قد ينتج عنه قيمة لا تناسب الاستخدام المقصود أو غير موثوقة أو غير مدعومة بالإثباتات.»

إذا لم يكن الأمر كذلك، فيُرجى اقتراح التعديلات المناسبة مع ذكر الأسباب.

3. **الأساليب والأدوات** - ما هي أكثر الأساليب فعالية في معالجة عدم اليقين في القيمة عمليًا؟ هل ينبغي التركيز على أسلوب بعينه أو توضيحه بشكل أكبر في معايير التقييم الدولية؟

4. **الإفصاح** - هل تركز معايير التقييم الدولية تركيزاً كافياً على شفافية الإفصاح بشأن عدم اليقين في القيمة؟ يُرجى مشاركة بعض الأمثلة على ممارسات الإفصاح الفعالة، أو المجالات التي تتطلب مزيدًا من الوضوح.

5. **المصادر الناشئة** – هل تحتاج معايير التقييم الدولية إلى أن تكون أكثر وضوحًا بشأن مصادر عدم اليقين في القيمة، وهل ينبغي أن تقدم معايير التقييم الدولية المزيد من الإرشادات حول هذا الأمر؟

1. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - التقييم: عملية التوصل إلى استنتاج بشأن قيمة في تاريخ التقييم المُعدّ وفقًا لمعايير التقييم الدولية.
2. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - أسلوب التقييم: ضمن أسلوب التقييم، طريقة محددة للتوصل إلى استنتاج بشأن قيمة.
3. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - نموذج التقييم: تطبيق كمي لطريق التقييم، كليًا أو جزئيًا، يحوّل المدخلات إلى مخرجات تُستخدم في تحديد قيمة.
4. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - الحكم المهني: استخدام المعرفة والخبرة المتراكمة، بالإضافة إلى التفكير النقدي، لاتخاذ قرار مستنير.
5. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية (مسودة التعرض يناير 2026) - مراقبة الجودة: العمليات والإجراءات المستخدمة للحد من مخاطر التقييم والتحقق من توافق التقييم مع معايير التقييم الدولية وملاءمته للاستخدام المقصود.
6. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - القيمة (اسم): الاستنتاج الكمي للمُقيِّم بشأن نتائج عملية التقييم، بما يتوافق تمامًا مع متطلبات معايير التقييم الدولية اعتبارًا من تاريخ التقييم.
7. تعريف جديد مقترح لمخاطر التقييم ضمن مسودة التعرض الصادرة في 30 يناير 2026.
8. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - الاستخدام المقصود: السبب (الأسباب) الذي تُحدد من أجله القيمة كما هو موضح في نطاق العمل. ويُعرف أيضًا بالغرض المقصود.
9. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - المستخدم المقصود: أي طرف يُحدده العميل والمُقيِّم في نطاق العمل كمستخدم للتقييم
10. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - الأصل أو الأصول: الحق في منفعة اقتصادية.
11. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - الالتزام: الالتزام الحالي بنقل منافع اقتصادية أو تقديمها للآخرين.
12. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - المُقيِّم: فرد أو مجموعة أفراد أو فرد داخل كيان، سواء كان موظفًا (داخليًا) أو متعاقدًا (خارجيًا)، يمتلك المؤهلات والقدرات والخبرة اللازمة لإجراء تقييم بطريقة موضوعية، ونزيهة، وأخلاقية وكفؤة. في بعض الأنظمة القانونية، يُشترط الحصول على ترخيص قبل ممارسة مهنة التقييم.
13. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية (مسودة التعرض يناير 2026) - الشك المهني: هو موقف يتبناه المُقيِّم يتضمن التفكير النقدي والتحليل الدقيق طوال عملية التقييم.
14. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - أساس (أسس) القيمة: الأسس الجوهرية التي تُبنى عليها أو ستُبنى عليها القيم المُبلغ عنها (انظر معيار التقييم الدولي رقم 102: أسس القيمة).
15. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - أسلوب التقييم: مصطلح عام يشمل استخدام أساليب التكلفة أو الدخل أو السوق.
16. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (الفقرة 61): «يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم المناسبة للظروف والتي تتوفر عنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة».
17. مسرد مصطلحات معايير التقييم الدولية - البيانات القابلة للملاحظة: هي المعلومات المتاحة بسهولة للمشاركين في السوق حول الأحداث أو المعاملات الفعلية التي تُستخدم في تحديد قيمة الأصل أو الالتزام.
18. مسرد معايير التقييم الدولية - تاريخ التقييم: هو الوقت الذي يُطبق فيه التقييم.

RRDA2711، الكاتب،حي العارض،
الرياض
المملكة العربية السعودية
pr@taqeem.gov.sa
www.taqeem.gov.sa

20 St Dunstans Hill
London, EC3R 8HL
United Kingdom
contact@ivsc.org
www.ivsc.org